مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08) /العدد (2)، ديسمبر 2021، ص.ص:05-22

التعاون الدولي في مجال التعليم العالي كهدف للتنمية المستدامة

–حالة مبادرة استدامة التعليم العالي–

International Cooperation in Higher Education as a Goal for Sustainable Development – Higher Education Sustainability Initiative Case Study-

د.إسما بلميهوب*[1]، د.عبد النعيم دفرور[2]

[1] مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريريج، isma.belmihoub@univ-bba.dz

[2] جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، defrour-abdenaim@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام:2021/05/28 تاريخ القبول:2021/12/14 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة تبيان الدور الذي يلعبه التعاون الدولي داخل إطار المنظمات الاقتصادية الدولية ذات التوجه التنموي في ترقية التعليم العالي كهدف للتنمية المستدامة، يتعلق الأمر بالمؤسسات التابعة لنظام بروتن وودز كالبنك العالمي أو المنظمات الدولية التي تنشط تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة، ومن أهم التجارب في هذا المجال "مبادرة استدامة التعليم العالي"، توصلت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الاستدامة في التعليم العالي كعنصر أساسي للتنمية، فالتعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة يشكل حافزا مهما لتحسين نوعية التعليم العالي، وتساعد "مبادرة استدامة التعليم العالي" المؤسسات الجامعية المشاركة فيها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التركيز بشكل أساسي على تعزيز التعليم ، لتحسين مساهمة الأفراد في عملية التنمية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي، أهداف التنمية المستدامة، التعليم العالي، مبادرة استدامة التعليم العالي.

ترميز JEL : O33، F33، F550، K33.

Abstract:

This paper aims to demonstrate the role of international cooperation within the activities of international economic development organizations in promoting higher education, as a goal of sustainable development. It comes to Bretton Woods's institutions such as the World Bank, and international organizations operating under the cover of the United Nations. One of the most important experiences in this field we can cite the "Higher Education Sustainability Initiative". The study concluded by emphasizing the importance of sustainability in higher education as an essential element for development. International cooperation for sustainable development constitutes an important incentive to improve the quality of higher education. The HESI helps university institutions to achieve the goals of sustainable development. This focuses mainly on promoting education, to improve the contribution of individuals to the development process.

Key words: international cooperation, sustainable development goals, higher education, Higher Education Sustainability Initiative.

JEL Classification Codes: O33 ،F33 ،F550 ،K33.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عرفت أنظمة التعليم العالي تحولات هامة خلال سنوات الألفين، حيث ازدادت أهميتها وأصبحت تحتل مكانة مركزية ضمن استراتيجيات الدول المختلفة لاندماجها في السوق الدولية، ولقد أدت العولمة الاقتصادية إلى اشتداد المنافسة الدولية والحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة، ليصبح بذلك دور التعليم العالي محوريا في هذا السياق، كونه يسمح بتحسين مهارات العمل بالنسبة للمتخرجين من الجامعات، ورفع مستوى أجورهم بما يزيد رفاهيتهم، كما تعود البرامج التعليمية الجامعية بالنفع على الاقتصاد من خلال تراكم المعارف والمهارات لدى العمال، وإمكانية نقلها داخل محيط المؤسسات الداخلي، بما يطور القدرات الابتكارية للمؤسسات، وهو ما سينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية بكل جوانبها.

وتشكل المنظمات الدولية إحدى أهم مظاهر التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين مختلف دول العالم، فقبيل نهاية الحرب العالمية الثانية انطلقت جهود مختلف الدول نحو التأسيس لنظام عالمي جديد، تسوده علاقات التنسيق والتفاوض كبديل للصراع والنزاع تفاديا لحروب مستقبلية، وقد نتج عن سلسلة من الاتفاقيات متعددة الأطراف تشكيل نظامين للتعاون الدولي، نظام بروتن وودز ونظام الأمم المتحدة، حيث قام الأول على التنسيق في المجال النقدي والمالي، أما النظام الثاني فقد مس عدة جوانب منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية، وعلى الرغم من اختلاف أهدافها وكذلك آلياتها وأدواتها، فإن كل المؤسسات المندرجة تحت مظلة بروتن وودز أو مظلة الأمم المتحدة، تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ترقية التنمية لدولها الأعضاء، ويشغل التعليم العالي مكانة ضمن أهدافها التنموية.

ومن بين أهم اتفاقيات التعاون الدولي من أجل ترقية التعليم العالي تشكلت "مبادرة استدامة التعليم العالي" (HESI) وهي هيئة متعددة الأوجه تجمع بين الجامعات والعلوم وصناع القرار، وتقدم صورة عن التعاون والشراكة بين عدة برامج وإدارات ومعاهد منتمية لمنظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عدد من الجامعات عبر العالم، والتي تلتزم بتطبيق إجراءات المبادرة، كما تتقيد هذه الجامعات المتعاقدة مع المبادرة بتنفيذ "اتفاق أهداف التنمية المستدامة"، الذي يسمح لقطاع التعليم العالي بإظهار التزامه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار نشاطه، وتبادل أفضل الممارسات في مجال التعليم العالي.

تقوم إشكالية هذا البحث على التساؤل حول **إمكانية تحسين التعليم العالي في ظل مبادرات المنظومة الدولية من أجل التنمية المستدامة، وكيفية مساهمة مبادرة استدامة التعليم العالي في تحسين ممارسات الجامعات المتعاقدة فيها؟**

ستتمحور إجابتنا على هذا السؤال حول ثلاث فرضيات، حيث نفترض أولا أن التعليم العالي يشكل محورا للتنمية المستدامة لكونه مكون ضروري للنمو الداخلي المتمحور على الذات، أما فرضيتنا الثانية فهي كون التعليم العالي لا يستفيد من خطط داعمة بشكل منفرد ضمن برامج المنظمات، ولكن ينظر إليه ضمن استراتيجية تنموية كلية مع عناصر أخرى، وأخيرا الفرضية الثالثة تنص على أن الدعم الذي تقدمه "مبادرة استدامة التعليم العالي" للجامعات المتعاقدة عبارة عن توجيهات وإجراءات التنمية المستدامة تتوقف آثارها على مدى التزام الجامعات بها.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لفهم الإطار النظري لكل من العلاقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة، والمنهج التاريخي لفهم آليات التعاون ضمن منظمات دولية ودورها في إقامة نظام حوكمة شاملة للاقتصاد العالمي، وكذا تطور أهداف التنمية ومراحلها ضمن هذا النظام، كما يتم اعتماد أسلوب دراسة الحالات من خلال المرور على بعض أهم المشاريع لدعم التعليم العالي كهدف للتنمية المستدامة، مع التركيز على حالة الدراسة المتمثلة في "مبادرة استدامة التعليم العالي من خلال متابعة الإحصائيات الواردة في تقارير الاتفاق لسنتي 2019 و2020.

من أجل التوصل إلى اختبار الفرضيات المطروحة، سيتم تقسيم العمل إلى ثلاثة أجزاء، حيث يهتم الجزء الأول بالتعرف على دور التعليم العالي في العملية التنموية واستدامتها، ثم في الجزء الثاني نتعرض لأهم المنظمات الدولية ذات التوجه التنموي، سواء منظمات بروتن وودز أو المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ومدى توجهها نحو دعم التعليم العالي كهدف للتنمية المستدامة، ونخصص الجزء الثالث للتعريف بمبادرة استدامة التعليم العالي التابعة للأمم المتحدة، من خلال مناقشة الإحصائيات المقدمة ضمن تقرير "اتفاق التنمية المستدامة" حول مدى استجابة المؤسسات الجامعية الموقعة عليه للالتزام بمبادئ التنمية المستدامة في التعليم العالي.

2. أهمية التعليم العالي في التنمية واستدامتها

يتوفر التعليم العالي على إمكانات لتوليد مزايا خاصة وأخرى عمومية، تتعلق الأولى بتحسين قدرات الأشخاص للحصول على آفاق أفضل للتوظيف وأجور أعلى، مما يسمح بالحصول على ظروف صحية أكثر ملاءمة، أما المنافع العمومية فهي مرتبطة بوجود احتمال أن يتمكن التعليم العالي من تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال إمكانية اللحاق بالركب التكنولوجي، حيث يتميز المتخرجون من الجامعات بكونهم أكثر قدرة على استخدام التكنولوجيات والابتكار (Bloom D. e., 2006, p. P.ii)، وسواء تعلق الأمر بالمزايا الخاصة أو العمومية فكلاهما تساهم في استدامة التنمية، إذن سيتم التعرف أولا على التنمية المستدامة ثم محاولة فهم إمكانية وجود علاقة بين التعليم العالي وأهداف التنمية في خطوة ثانية.

1.2. التنمية الاقتصادية:

تشكل التنمية الاقتصادية بصفة عامة مجموعة متكاملة من التغيرات الإيجابية التي ترافق التحسن في معدلات النمو الاقتصادي، وكثيرا ما ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بالنمو، واستخدم كلاهما كمرادف للآخر بشكل تناوبي عند بداية التنظير للنمو، ورغم تقارب المفهومين يبقى من الضروري الفصل بينهما، فالنمو الاقتصادي يعرف على أنه تلك الزيادة المعتبرة المدعمة والمستدامة في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة معينة بما يقابله من زيادة في مداخيل الأفراد، وتقاس هذه الزيادة الإيجابية بواسطة التطور السنوي لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي (Guerid, 2019, p. 239)، أما التنمية الاقتصادية فهي تتضمن المزيد من العناصر كالتحسن في مجال الصحة والتعليم وجوانب أخرى لرفاهية الإنسان، فالبلدان التي ترتفع فيها المداخيل دون ضمان زيادة في متوسط العمر المتوقع وانخفاض وفيات الأطفال وارتفاع نسب محو الأمية، ستفشل في جوانب مهمة للتنمية (H.Perkins, 2008, p. 29).

أما التنمية المستدامة فهي "التنمية التي تستجيب لاحتياجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على الاستجابة لاحتياجاتهم أيضا" وتكمن فكرة الاستدامة في عملية إدماج كل الجوانب منها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك البيئية ضمن العملية التنموية، إضافة إلى جوانب أخرى مؤسساتية وثقافية ثم خلق التوازن بين كل تلك الجوانب معا، فهي إذن مزيج من عدة متغيرات مترابطة وفق علاقات غير محددة ويصعب تأكيدها (Zaccai, Mai 2002, p. 1).

يمكن القول إن التنمية المستدامة تقوم على ثلاث مبادئ أساسية، أولها مبدأ التضامن مع الأجيال القادمة والتضامن مع السكان الحاليين للكوكب في نفس الوقت، وهناك أيضا مبدأ الاحتراز ثم مبدأ مشاركة كل المتعاملين في المجتمع المدني ضمن عملية صنع القرار أو ما يعرف "بالحوكمة"، كما تتطلب التنمية المستدامة انتقالا من مقاربة تصحيحية للأضرار البيئية إلى مقاربة وقائية للكوكب وموارده (Zaccai, Mai 2002, p. 1) ، وقد وضعت لها العديد من الأهداف والمفترض أن تمس العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية وحتى السياسية، ويعتبر التعليم في أطواره الأساسية أحد هذه الأهداف، في حين تتطور النظرة إلى التعليم العالي ضمن أهداف التنمية المستدامة.

2.2. علاقة التعليم العالي بالتنمية المستدامة

لقد أشار آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" (1776) إلى أهمية الإنسان بقوة عمله كجزء من ثروات البلدان المختلفة، كما اهتم بتأثير تكوين العامل على تحسين انتاجية المؤسسة التي يعمل بها، وذلك راجع إلى قدراته المعتبرة في مجال الابتكار والتخيل لطرق إنتاج جديدة ومتطورة، فالتعليم بكل أنواعه يؤدي إلى زيادة فعالية باقي عوامل الإنتاج إلى جانب العمل (Spalletti, 2014, pp. 62-64)، ولهذا يعتبر تأهيل العامل البشري هدفا محوريا لكل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على حد سواء. يمكن القول إن استثمار الحكومات في التعليم العالي كجزء محدد من الاستثمار في العنصر البشري يهدف أساسا إلى التأثير على التنمية الاقتصادية، من خلال ثلاث قنوات: تراكم المهارات والقدرات الإنتاجية، توليد المعارف الجديدة من خلال الابتكار والتمكن من تبني التقنيات الحديثة عالية المحتوى التكنولوجي.

في التحليل النيوكلاسيكي تفترض نظرية رأس المال البشري أن التعليم يزيد من إنتاجية الفرد من خلال تراكم المهارات وزيادة قدرات الإنتاج، فبعد طرح روبرت سولو (1956) القائم على العوامل الخارجية للنمو، من خلال اعتبار التغير في الإنتاج تابعا للتغير في النمو الديمغرافي (رأس المال البشري) وهو عامل داخلي للنموذج، ونمو رأس المال الذي يتبع بدوره الاستثمار وهو عامل خارجي للنمو، ركز غاري بيكر (1964) في نظريته "رأس المال البشري" على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري –وخصوصا التعليم– على التنمية الاقتصادية، وهو يمثل مجموع الكفاءات والمواهب والمهارات التي تجعل الأفراد منتجين، حيث يشكل العلم المكون الأهم فيه، بالإضافة إلى عوامل أخرى مهمة كالانضباط والالتزام وقيم العمل ووصولا إلى الصحة (LeNouvelEconomiste, 2017).

حسب بيكر فإن رأس المال البشري هو عبارة أصل أو ثروة قادرة على توليد مداخيل، أو يمكن اعتباره مخزونا من المعرفة والخبرة والمهارة المتراكمة لدى صاحبه طوال حياته ومن خلال الاستثمار فيها، فإذا كان الاستثمار عبارة عن عملية قائمة على الحصول على وسائل الإنتاج ومن بينها رأس المال البشري، وبالتالي فإن راتبه ينظر إليه على أنه عائد رأس المال البشري، بمعنى آخر هو عبارة عن "عائد على الاستثمار في التعليم" (Fraisse-D'Olimpio, 2009)، يعتقد غاري بيكر أن الإنفاق على التعليم والتدريب والرعاية الطبية وكل تلك الأمور يعتبر استثمارا في رأس المال البشري، فهي تصنع "الإنسان" ولا تصنع أصولا مادية أو مالية، لكون الإنسان مرتبط بمعارفه ومهاراته وقيمه، على خلاف الأصول المالية والمادية التي يمكنها أن تنقل دون ضرورة انتقال مالكها (Becker, 1964, p. 16).

في نفس السياق، قام كل من مانكيو و رومر و ويل (في 1992) ببناء نموذج من خلال توسيع دالة ناتج الاقتصاد النيوكلاسيكية لتشمل رأس المال البشري إضافة إلى رأس المال المادي، لتصبح بالصيغة التالية:

$$Y = A * K^{\alpha} * L^{\beta} * H^{\gamma}$$

حيث Y هو ناتج الاقتصاد، A مجموع إنتاجية العوامل والذي يحدد المستوى التكنولوجي المتاح، K رأس المال المادي، H رأس المال البشري، L قوة العمل، مع العلم أن $\alpha + \beta + \gamma = 1$، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي تابع لتراكم كل من رأس المال المادي والبشري المتأثرين كليهما بالتغير في التكنولوجيا (Holmes, 2013, p. 6).

ومن ناحية أخرى احتل التعليم مكانة ضمن النظريات الجديدة للنمو، والقائمة على عوامل النمو الداخلي (أو النمو المتمحور على الذات) كالابتكار التكنولوجي وتراكم رأس المال حسب طرح بول رومر (1986)، أو التعليم والتنمية البشرية حسب طرح روبرت لوكاس (1988) ، ويقصد بالنمو الداخلي ذلك النموذج من النمو القائم على عوامل داخلية للاقتصاد (بلميهوب، 2020، صفحة 12)، بمعنى أن كل المتغيرات في النموذج تكون من داخل الاقتصاد، على عكس النظرية النيوكلاسيكية للنمو والتي تعتبر الاستثمار تابعا لرأس المال والذي يعتبر بدوره عاملا خارجيا.

تفترض النظريات الجديدة للنمو وجود آثار غير مباشرة لتراكم رأس المال البشري، من خلال عملية نقل المعارف والقدرات الإنتاجية من العمال الأكثر تعليما إلى باقي العمال الأقل تعليما، ويتم بذلك تعديل دالة ناتج الإقتصاد في المعادلة السابقة لتشمل الآثار غير المباشرة لتراكم رأس المال البشري، وتكتب كما يلي:

$$Y = A * K^{\alpha} * L^{\beta} * H^{\gamma} * h^{\delta}$$

حيث $\delta > 1$ ، h هو الآثار غير المباشرة لتراكم رأس المال البشري، وتترجم هذه العلاقة أن الإنتاج يتضاعف في ظل وجود علاقات غير تنافسية بين العمال بما يسمح لبعضهم بالتدرب واستقبال المعارف ممن يتفوقون عليهم علميا وتكوينيا.

فيما يتعلق بقناة الابتكار واعتماد التكنولوجيات الجديدة، أكد بول رومر أيضا على دور المعرفة التكنولوجية في عملية التراكم، حيث أن الآثار غير المباشرة تتجاوز رأس المال البشري لتمتد أيضا إلى رأس المال المادي، فالاستثمارات الجديدة المادية في المجال التكنولوجي تولد معارف جديدة التي ستشكل فيما بعد تراكما لرأس المال البشري، فالعمال يكتسبون مهارات جديدة من خلال التعامل مع آلات جديدة ذات تكنولوجيا أعلى، مما يولد لديهم

المعرفة حول كيفية إنتاج سلعة معينة بشكل أكثر كفاءة، كما حاولت نظريات النمو الداخلي أيضا أن تربط المعرفة بأنشطة البحث والتطوير، وافترضت اعتماد معدلات النمو بمخرجات هذا القطاع في المدى الطويل (Holmes, 2013, p. 9).

وعلى الرغم من الدور الرئيسي الذي توليه نظريات النمو الداخلي لرأس المال البشري، إلا أن عددا من الدراسات التجريبية قد توصلت إلى نتائج متباينة وأحيانا متناقضة، ودعت إلى إعادة النظر في مدى مطابقة هذه النظريات للواقع، ففي إحدى الدراسات القياسية التي تناولت موضوع التعليم العالي والنمو الاقتصادي حسب فرضية أغيون وكوهين، القائلة بأن تأثير التعليم العالي على النمو يتوقف على درجة تطور البلد، تم التوصل إلى وجود علاقة بين المتغيرين في كل من الولايات المتحدة واليابان، بينما ينعدم التأثير بينهما بالنسبة لفرنسا، وهذا يعني أن التأثير بين المتغيرين مرتبط بتطور الاقتصاد (Jaoul-Grammar, 2007, p. 1).

وضمن نفس الإطار حاولت دراسة تجريبية أخرى قياس العلاقة الموجودة بين الاستثمار في التعليم العالي والنمو الاقتصادي، بالاعتماد على اختبارات التكامل المشترك واختبار سببية غرانجر لثلاث بلدان تونس والمغرب وكوريا الجنوبية، وتوصلت إلى وجود تكامل مشترك بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية فقط، وفسرت ذلك بارتفاع مستوى تكوين رأس المال البشري، وتطور اقتصاد البلد (Sbaoulji, 2015, p. 1).

تعتبر هذه النتائج مهمة لفهم توجهات وتفضيلات المنظمات الدولية فيما يتعلق بدعم التعليم العالي كأحد دعائم التنمية المستدامة، فإذا كان التعليم العالي يساهم في رفع مستوى التنمية عندما يكون كل من مستوى تكوين رأس المال البشري وتطور الاقتصاد مرتفعين، فهذا يعني ضعف دوره في الدول النامية لرفع مستوى التنمية فيها، وبالتالي محدودية التأثير المنتظر من زيادة الدعم الموجه للتعليم العالي.

3. المنظمات الدولية والتنمية المستدامة

تشكل المنظمات الدولية أحد أهم مظاهر التعاون الدولي، وهي عبارة عن "اتفاق مؤسساتي بين أعضاء من النظام الدولي، بغرض تحقيق أهداف وفقا لشروط نظامية تعكس صفات وتطلعات واهتمامات الدول الأعضاء، وتتمثل قاعدتها الأساسية في سيادة الدولة القومية" (Gabriela, 2013, p. 309) ، فالمنظمات هي تنظيم قانوني للتعاون الدولي ضمن مجالات متعددة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها، كما تمثل المنظمات أطرافا فاعلة في السياسة الدولية مع قدراتها المعتبرة في مجال التوسط بين الدول وحل النزاعات، للحفاظ على السلم وتطبيق العقوبات على الدول، أما المؤسسات الدولية ذات الطابع التنموي فهي "منظمات أقيمت أساسا من طرف عدة دول، تنشط على نطاق دولي وتتواجد عبر دول مختلفة، وهي مسؤولة على إدارة المساعدات التنموية الرسمية" (Hoyos, 2017, p. 2).

1.3. المنظمات والتعاون الدولي

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية فكرت الولايات المتحدة وحلفاؤها في إقامة نظام عالمي اقتصادي جديد، قائم على التعاون والتشارك فيما بين أعضائه، ومن شأنه ضمان السلام في العالم لتفادي الصراعات الاقتصادية

والسياسية بين البلدان، طرحت آنذاك إشكالية "الحوكمة العالمية"، التي تساءلت حول كيفية إدارة العالم دون حكومة فوق قومية، وهكذا ظهرت آليات للتعاون فيما بين الدول بهدف تحديد وفهم ومعالجة المشاكل العالمية التي تتجاوز قدرات الدول المنفردة لحلها. فالمنظمات إذن تترجم القدرة الجماعية على تقديم خدمات ومنافع عمومية مشابهة لتلك التي تقدمها الحكومات وفي ظل عدم وجود حكومة عالمية" (Chidozie, 2017, p. 44)، يمكن النظر إليها أيضا "كمزيج من القيم والقواعد والمعايير والإجراءات والممارسات والسياسات الرسمية وغير الرسمية، كل تلك العناصر التي توفر درجة مهمة من التنظيم والاستقرار والقدرة على التنبؤ على المستوى العالمي" (G.Weiss, 2013, p. 32).

إذن فقد تمحورت أهم الأفكار المرافقة للحوكمة العالمية أو الحوكمة الشاملة، حول التعاون الدولي والإدارة في ظل عدم وجود حكومة فوق قومية، أما مجالات التعاون فهي متنوعة بما يضمن الترابط الدائم بين مكونات النظام العالمي الجديد، بما يسمح –نظريا–بتعميم الشعور بوجود نقائص في كل مكان عبر العالم ومحاولة إيجاد حلول لها بشكل جماعي وبإمكانيات جماعية.

قامت هندسة النظام العالمي الجديد على نظامين تم تأسيسهما بالتوازي، الأول هو نظام الأمم المتحدة الاجتماعي السياسي، تم إنشاؤه مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من طرف الحلفاء، بعد الإمضاء على تأسيس منظمة الأمم المتحدة في 26 جوان 1945 بسان فرانسيسكو، تمثل هدفها الرئيسي في حفظ السلام والأمن الدوليين، ولكن أهم ما ركز عليه نظام الأمم المتحدة في المادة الأولى من ميثاق تأسيسه هو ضرورة "التعاون الدولي" كآلية لحل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني وكذلك السياسي (Jacquet, 2002, p. 146).

تم خلق عدة منظمات متخصصة تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة، تهتم كل منها بجانب من الجوانب السابقة وتنشط ضمن شبكة علاقات وظيفية وتتمتع بنوع من الاستقلالية فيما يتعلق بالمجالات السياسية والدبلوماسية التقليدية، فبالإضافة إلى الهيئات الفرعية التي يتم خلقها من طرف الجمعية العامة أو مجلس الأمن كأجزاء مدمجة في المنظمة وتنشط خصوصا في المجال التنموي (مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD)، هناك أيضا المؤسسات المتخصصة ذات الصلة الوثيقة بمنظمة الأمم المتحدة، لكنها تخلق عن طريق اتفاقيات فيما بين الحكومات، وتكون لديها صفة "منظمة" حيث تكون قادرة على التفاوض والتعاقد مع منظمات أو هيئات أخرى (كمنظمة الصحة العالمية WTO).

أما النظام الثاني فقد اتفق الحلفاء على إقامته قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان ذلك في 22 جويلية 1944 بقرية نيوهامبشير في مدينة بروتن وودز الأمريكية، وهو عبارة عن اتفاقية متعددة الأطراف هدفها تنظيم العلاقات النقدية والمالية والتجارية على المستوى الدولي، وتم تصميم مؤسسات نظام بروتن وودز بطريقة تكاملية، من خلال وضع مؤسسة نقدية دولية متمثلة في صندوق النقد الدولي (FMI)، تتولى عملية المعالجة لمسائل موازين المدفوعات وضمان استقرار أسعار الصرف بين عملات النظام، إلى جانب مؤسسة مالية دولية متمثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)، والتي وجهت مهامها في البداية نحو إعادة إعمار البلدان المتضررة من الحرب، لتتطور فيما بعد نحو النشاطات التنموية للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال منح

تمويلات وتوجيهها نحو القطاعات التنموية بهدف تخفيض معدلات الفقر عبر العالم، وتشترك المؤسستان في الكثير من النقاط فيما يتعلق بالمساهمة في تنمية البلدان التي تواجه صعوبات اقتصادية ومالية، إلا أن هذا التداخل بين مجاليهما غير ثابت في الزمن (CommissionDesFinances, 2000, p. 33).

2.3. الدور التنموي للمنظمات الدولية ودعم التعليم العالي

عندما يتعلق الأمر بالمساعدات والتمويلات والاستشارات الفنية في مجال التنمية، فإن كلا من مؤسستي بروتن وودز، والهيئات التابعة للأمم المتحدة والمتخصصة في المجال التنموي تعمل وفق آليات متنوعة لتحقيق نفس الأهداف، وقد تطورت نوعية الأهداف الموجهة للتنمية على المستوى الدولي خلال فترات متعددة، وفي الغالب تكون عبارة عن دعائم مختلفة تمس جوانب متعددة من حياة الأفراد، وتوضع الأهداف في شكل رزمة من الإجراءات، والتي تنفذ بالتوازي عبر مؤسسات مختلفة أو سياسات منفصلة، غير أنها تصب كلها في قناة واحدة متمثلة في التنمية، وقد وضعت المنظومة الدولية رزمة أهداف التنمية المستدامة (SDG) وانطلقت في تنفيذها ابتداء من سنة 2015، وهي في واقع الأمر تكملة لما يعرف "بأهداف الألفية" ويقصد بها الألفية الثالثة، والتي وضعت سنة 2000 ووصلت إلى آجالها سنة 2015.

1.2.3.أهداف التنمية المستدامة للمنظومة الدولية

يمكن تتبع نشأة مفهوم التنمية المستدامة في النظام العالمي عبر ثلاث تواريخ مفتاحية، الأول سنة 1972، خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بستوكهولم، حيث تم تبني مفهوم "التنمية البيئية" من قبل المنظومة الدولية، وهو ما ترجم إرادة فعلية للبحث عن طريق للتنمية المتوافقة مع توازنات الطبيعة وحماية البيئة، وتم بذلك إدخال فكرة التنمية الموجهة باعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية ضمن البرامج الدولية، من خلال إنشاء "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

التاريخ الثاني المهم في سنة 1988، تزامن مع نشر تقرير برونتلند[1] بعنوان "مستقبلنا المشترك"، وتم آنذاك اقتراح مفهوم التنمية المستدامة انطلاقا من مقاربة بيئية قائمة على إدراك لهشاشة المحيط الحيوي وآلياته التنظيمية، إضافة إلى هشاشة التنمية في حد ذاتها، ثم في سنة 1992، التاريخ الرئيسي الثالث شهد انعقاد "المؤتمر الثاني للأمم المتحدة حول البيئة" حيث أبدت كل الأفكار اهتماما بالتغيرات الكبرى على المستوى الدولي، كما توصل المؤتمر إلى عقد اتفاقيتين الأولى حول "التغير المناخي" والثانية حول "التنوع البيولوجي" (Alcoof, 2002, p. 3).

لقد سطرت المنظومة الدولية أهدافها التنموية منذ ستينات القرن العشرين، والتي تطورت حسب متغيرات اقتصادية وسياسية عبر مراحل مختلفة، سيتم تناول موجتين من الأهداف، الأولى تمثلت في أهداف الألفية للتنمية (MDG)، أما الموجة الثانية فهي أهداف التنمية المستدامة (SDG).

[1] تقرير برانتلند (Brundtland Report) هو الاسم الذي عرفت به إحدى منشورات الجمعية العالمية حول البيئة والتنمية (CMED) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (ONU)، وقد سمي على اسم مديرة الجمعية ذات الأصل النرويجي (Gro Harlem Brundtland)، وقد جمع التقرير كل المساهمات المكتوبة وشهادات الخبراء على المستوى الدولي حول المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية الاقتصادية، لنشر فيما بعد على شكل تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك" (Our Commun Future) سنة 1987.

في شهر سبتمبر لسنة 2000، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يعرف بأهداف الألفية للتنمية، وصادق عليها 189 بلدا، وترجع هذه التسمية لكونها خاتمة للألفية الثانية (سنة 2000) واستعداد لدخول الألفية الثالثة (سنة 3000)، وهي أهداف قابلة للقياس مدة تنفيذها حددت بخمسة عشر سنة، انتهت مدتها بحلول سنة 2015. شملت أهداف الألفية ثماني نقاط، ابتداء بمحاربة الفقر والجوع في العالم وضمان التعليم الابتدائي للجميع، إضافة إلى السعي نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما تسعى المنظومة الدولية إلى تقليص نسبة وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات إضافة إلى محاربة الأمراض كالسيدا، وصولا إلى ضمان بيئة مستدامة ووضع أسس لشراكة عالمية من أجل التنمية (IPI, 2013, p. 16) .

في 25 سبتمبر 2015 ومع نهاية المدة المحددة لأهداف الألفية للتنمية، أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة رزمة من 17 هدفا سميت "أهداف التنمية المستدامة"، والتزم 193 بلدا بالعمل على تحقيقها، وهي تتضمن برنامجا جديدا للتنمية آفاق 2030، وتمحورت هذه الأهداف حول أهداف الألفية مع إدخال المسائل المتعلقة بتلوث المياه وحماية الحيوانات والنباتات المائية والبرية، وكذلك التشجيع للطاقات المتجددة ومعالجة الاضطرابات المناخية، وزيادة الدعم للمؤسسات الصغيرة خصوصا في مجال الابتكارات الصديقة للبيئة، واستدامة المدن والمجموعات السكانية، كما اهتمت أيضا بتحسين نوعية التعليم بكل مستوياته، وهو ما يشمل التعليم العالي (Unicef, 2015).

2.2.3.مؤسسات بروتن وودز والتعليم العالي كهدف للتنمية المستدامة

رغم جهود صندوق النقد الدولي في مجال أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه لم يولي أهمية كبيرة للتعليم العالي، الذي بقي من ضمن اهتمامات البنك العالمي، حيث أعطى هذا الأخير أولوية للتعليم الابتدائي وتحقيق هدف أساسي "التعليم للجميع"، وترجم ذلك على أنه تحفظ للبنك حول مسألة دعمه للتعليم العالي، ويمكن القول إن تعامل البنك مع هذه المسألة كثيرا ما وصف بأنه منفعي إيجابي إذا ما توفرت الظروف الملائمة لتشجيع الإصلاحات الضرورية لقطاع التعليم العالي، بمعنى أنه يدعم التعليم في كل أطواره شرط أن يكون مدمجا ضمن إجراء شمولي لكل قطاع التعليم (Bollag, 2004, p. ii)، حيث يشير البنك إلى أهمية تنمية التعليم العالي شرط أن تتم الاستثمارات العمومية في هذا القطاع في إطار سياسة تشجع التكوين والبحث بنوعية عالية، كما يجب أن تكيف مناهج وبرامج التكوين مع متطلبات التنمية للبلد، وقد نشر البنك في 1999 تقريرا بعنوان "العلم في خدمة التنمية" أثبت فيه وجود ارتباط بين التعليم العالي للتخصصات في الرياضيات والعلوم الهندسية من جهة، والأداء الاقتصادي من جهة أخرى، مما يستوجب تحسين التعليم العالي في هذه التخصصات (Bloom D. e., 2006, p. 13).

في تقرير أصدره "الفريق المستقل للتقييم" (IEG) حول التعليم العالي والتنمية، والذي تناول دراسة تقييمية لعمليات الدعم الخاصة **بمجموعة البنك العالمي** (البنك العالمي BM، مؤسسة التمويل الدولية IFC والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات MIGA) ، تم تقييم لمحفظة البنك العالمي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD والجمعية الدولية للتنمية IDA) المخصصة لدعم مشاريع التعليم العالي خلال الفترة 2003–2016، تم تصنيف المشاريع إلى صنفين، الأول يتعلق بالمشاريع المركزية للتعليم العالي وهي داعمة للتعليم العالي كوظيفة أساسية،

أما النوع الثاني فهو يخص المشاريع غير المركزية للتعليم العالي، حيث أنها مشاريع تتضمن إدخال التعليم العالي كجزء من مشاريع متكاملة على نطاق أوسع (IEG, 2017, p. 18).

الجدول الموالي يوضح حزمة من مشاريع دعم التعليم العالي عبر مختلف المناطق في العالم خلال الفترة سالفة الذكر من طرف البنك العالمي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD والجمعية الدولية للتنمية IDA).

الجدول رقم (1): محفظة مشاريع البنك العالمي في مجال التعليم العالي

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (مليون دولار)		الجمعية الدولية للتنمية (مليون دولار)		الإجمالي (مليون دولار)	عدد المشاريع		عدد المشاريع حسب الممارسة
	ع.س.ت	ت.م.ا	ع.س.ت	ت.م.ا		ع.س.ت	ت.م.ا	
مشاريع مركزية	100	1760	250	3058	5168	5	49	تعليم:
افريقيا	0	0	0	845	845	0	12	50
آسيا الشرقية والمحيط الهادي	0	128	150	499	777	3	7	ت.ب:
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	0	16	0	57	73	0	3	2
أمريكا اللاتينية والكرايبب	100	1445	0	18	1563	1	12	ن.ت.ش:
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	0	171	0	16	187	0	4	2
غرب آسيا	0	0	100	1623	1723	1	11	
مشاريع غير مركزية	3038	1334	183	2124	6679	17	68	تعليم:
افريقيا	15	0	85	1291	1391	4	26	45
آسيا الشرقية والمحيط الهادي	0	280	8	175	462	2	9	ت.ب:
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	1768	822	90	167	2847	6	19	11
أمريكا اللاتينية والكرايبب	505	226	0	0	731	1	4	ن.ت.ش:
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	750	6	0	6	762	4	2	19
غرب آسيا	0	0	0	485	485	0	8	ت.م:
								10
المجموع	3138	3094	433	5181	11847	22	117	

ملاحظة: ع.س.ت: عمليات السياسة التنموية، ت.م.ا: تمويل المشاريع الاستثمارية، ت.ب: التنمية البشرية، ن.ت.ش: النمو المتكافئ، تمويل وشمولية، ت.م: تنمية مستدامة.

Source : Independant Evaluation Group (IEG), Higher Education for Development : An Evaluation of The World Bank Group's Support, World Bank Group, Washington, 2017, p.24

يلاحظ من الجدول أن البنك العالمي يتوجه أكثر نحو تمويل المشاريع غير المركزية مقارنة بالمشاريع المركزية، وهذا يعطينا فكرة حول أولوية تواجد مشروع دعم التعليم العالي ضمن مشروع تنموي متكامل حيث يشكل التعليم العالي أحد محاوره، وذلك بهدف ضمان أحسن تأثير للتعليم على التنمية بشكل عام، كما يمكن الإشارة إلى كون المشاريع غير المركزية جزءا من ممارسات التنمية المستدامة حيث تم تمويل 10 مشاريع ذات أهداف مندرجة ضمن التنمية المستدامة خلال فترة الدراسة (كما يوضحه الجدول)، ومن ناحية أخرى، نلاحظ توجه البنك نحو عمليات السياسة التنموية أكثر منه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية في التعليم العالي، وهذا يعكس أهمية اندراج سياسة التعليم العالي ضمن سياسة تنموية كبرى بالنسبة للبنك.

حسب نفس التقرير أيضا فإن دعم "مجموعة البنك العالمي" للتعليم العالي يتزايد بشكل واضح، فقد وصلت مبالغ استثماراته إلى 12 مليار دولار بين 2006 و2017، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى انطلاق الدول النامية في عمليات تحويل أنظمة التعليم فيها نحو اقتصاد المعرفة، مما أدى إلى تزايد في طلب دعم مجموعة البنك العالمي للتعليم العالي في هذه الدول.

إضافة إلى تمويلات البنك في شكل قروض ميسرة ومساعدات للدول بغرض ترقية التعليم العالي، فقد طور البنك مشروعا آخر موجها للدول النامية (في إفريقيا خصوصا)، تمثل في خلق مراكز امتياز للتكوين الجامعي عالي المستوى في هذه الدول، وشمل المشروع تخصصات ضمن أهداف التنمية المستدامة كالطاقات المستدامة والكهرباء، المدن المستدامة، النقل والصحة ...إلخ (LaBanqueMondiale, 2019). وهذا يقدم صورة واضحة عن انتقائية الدعم الذي يقدمه البنك لقطاع التعليم العالي وربطها من جهة بمستوى الطلبة الجامعيين المستفيدين من دعم البنك، ومن جهة أخرى بالتخصصات التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

تجدر الإشارة إلى اعتبار خدمات التعليم العالي كمجال مهم للمنافسة الدولية بين أكبر الجامعات في العالم، فالدول المختلفة لا تعتمد نفس السياسة فيما تعلق بتنظيم قطاع التعليم العالي، إذ تفتح الكثير منها مجال المنافسة الداخلية والدولية لاجتذاب أكبر عدد من الطلبة المتفوقين من خلال رفع معايير الانتساب إليها، ويسمح ذلك لمختلف الدول بزيادة مستوى الانتقائية في مجال "هجرة الطلبة"، وبهذا فإن تدخل المنظمات الدولية في دعم التعليم العالي يعتبر كنوع من "التشويه" للمنافسة ضمن السوق الدولية للتعليم العالي.

3.2.3. الأمم المتحدة وترقية التعليم العالي من أجل التنمية

اجتهدت المنظمات والبرامج المختلفة التي تنشط تحت لواء الأمم المتحدة في خلق مبادرات وأشكال تعاون ضمن رزنامة نشاطاتها، ويشار أنها لا تعمم مجالات تطبيق هذه المبادرات، وإنما تديرها وفق منطق اتفاقي، ملزم لأطرافه المتعاقدة دون فرضه على كل اعضاء منظمة الأمم المتحدة، يمكن أن نذكر فيما يلي مبادرة المعهد الافتراضي الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إضافة إلى "مبادرة استدامة التعليم العالي"، التي ستكون حالة لدراستنا.

- **المعهد الافتراضي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**

من جهته قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بالتعاون مع جامعات كبرى لخمس دول، بخلق برنامج دولي عرف باسم "المعهد الافتراضي"، وهو برنامج موجه لدعم الجامعات ومراكز البحث، أطلق سنة 2004، ليصبح بحلول 2014 شبكة عالمية متكونة من 101 جامعات ومراكز بحث متوزعة عبر 52 بلد.

هدف هذا البرنامج هو مساعدة البلدان النامية على إعداد سياسات اقتصادية متوافقة مع التنمية المستدامة، وتوفير تحليلات علمية تسمح بدعم إعداد السياسات الاقتصادية، ويتكون الأعضاء في هذا المعهد الافتراضي من جامعات ومراكز بحث في ميدان التجارة والتنمية كأعضاء مشاركين، إضافة إلى الطلبة والموظفين والممارسين وباقي المتعاملين في التجارة الدولية.

يقوم نشاط المعهد على خلق جمهور معتبر من المتعاملين الأكفاء وذلك من خلال مساعدة الجامعات على تطوير مناهجهم التعليمية في مجال التجارة والتنمية، ثم في مرحلة موالية، يتم التركيز على العلاقة بين البحث

والسياسة الاقتصادية من خلال تسهيل التواصل بين الباحثين وأصحاب القرار (CNUCED, 2014, p. 2). الشكل الموالي يوضح مكونات المساعدة التي يقدمها المعهد.

شكل رقم (1): المساعدات التي يقدمها المعهد الافتراضي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

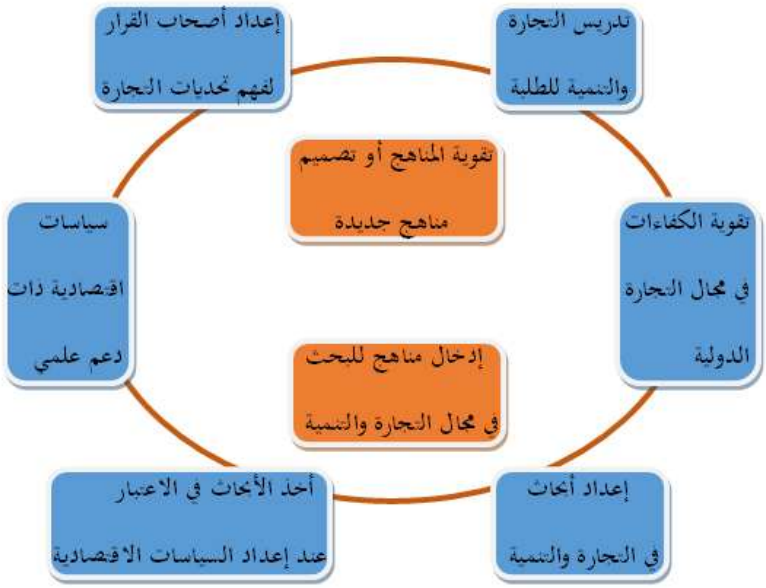

Source : Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et Le Développement (CNUCED), 2014, Institut Virtuel De La CNUCED : Renforcement Des Capacités au Service Du Commerce Et Du Développement, P.4.

4. مبادرة استدامة التعليم العالي كمظهر للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي

مبادرة استدامة التعليم العالي (HESI) هي عبارة عن شراكة بين كل من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، منظمة اليونسكو (UNESCO)، منظمة الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)، مبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة للتعليم الإداري المسؤول (PRME)، جامعة الأمم المتحدة (UNU)، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية (UNCTAD)، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)، تمت هذه الشراكة سنة 2012، بالتزام أكثر من 300 جامعة عبر العالم، لتكون كهيئة متعددة الأوجه تجمع بين الجامعات والعلوم وصناع القرار (HESI, 2017).

1.4. اتفاق أهداف التنمية المستدامة للتعليم العالي

هو مبادرة دولية رفيعة المستوى تم تطويرها من طرف التحالف الدولي لمؤسسات التعليم الجامعي مع مبادرة استدامة التعليم العالي، ويسمح هذا الاتفاق لقطاع التعليم العالي بإظهار التزامه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار نشاطه، وذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات في مجال التعليم العالي، وقد تم اعتماد هذا الاتفاق من قبل "مبادرة استدامة التعليم العالي"، وتم إطلاق مبادرة هذا الاتفاق سنة 2017، حيث تلتزم الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق بإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن مناهج التعليم والبحوث وأنشطة الريادة والإدارة والالتزامات،

وتصرح المؤسسة الموقعة عن التزامها بالمشاركة والإبلاغ عن تقدمها فيما تعلق بأهداف التنمية المستدامة، كما تقدم تقارير تفصيلية موضحة للإجراءات التي اتخذتها في مجال التعليم العالي وما بعد التدرج، والإعلان عنها داخل مجموعة التحالف الدولي للمؤسسات الجامعية، وللعالم بصفة عامة (IAU, 2017).

2.4. استجابة المؤسسات الجامعية الموقعة على الاتفاق لأهداف التنمية المستدامة

تلتزم حاليا بمبادئ الاتفاق 178 مؤسسة جامعية، و174 شركاء داعمين، و1203 فردا مستقلا، منتشرين عبر 102 دولة (GlobalAlliance, 2020, p. 5)، تتوزع حسب المناطق الجغرافية كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (2): التزام المجموعات بمبادئ اتفاق أهداف التنمية المستدامة

المنطقة الجغرافية	اتحادات الطلبة	شركاء داعمين	مؤسسات جامعية	أفراد
أمريكا الشمالية	1	17	8	48
أمريكا الجنوبية والكاريبيب	1	6	14	31
أوروبا	2	75	97	964
افريقيا	2	18	11	66
آسيا	6	58	48	94

Source: Global Alliance, Annual SDG Accord Report 2020, « Progress Towards The Global Goals in The University And College Sector, New York, August 2020, P.5.

وفي التقرير السنوي لاتفاق التنمية المستدامة لسنة 2020، القائم على استبيان شاركت في الإجابة عليه 178 مؤسسة جامعية مشاركة في البرنامج، حول مدى التزامها بمبادئ أهداف التنمية المستدامة، كانت الإجابات كما يلي:

- 90% من المؤسسات التي قدمت تقارير صرحت بأنها قد سطرت أهداف التنمية المستدامة في جامعاتها بنجاح، وهو ارتفاع بنسبة 20% عن السنة الماضية (2019).
- 96% من الموقعين على الاتفاق أشاروا بالإجماع تقريبا أن التوافق مع أهداف التنمية المستدامة هو أمر إيجابي أو إيجابي للغاية.
- 68% من المؤسسات الجامعية تعتقد أن أهداف التنمية المستدامة تشكل أولوية استراتيجية قد تم بالفعل تضمينها أو سيتم تضمينها سريعا في الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة المعنية، وتعتبر أيضا أن اتفاق التنمية المستدامة أداة مفيدة لفتح النقاش حول أهداف التنمية المستدامة.
- 51% من المؤسسات أقرت بأنه قد تم تضمينها لأهداف التنمية المستدامة لفترة ما بين سنة و3سنوات.

3.4. أهداف التنمية المستدامة الأكثر والأقل تأثيرا على المناهج (2020)

لقد حددت المؤسسات المجيبة على الأسئلة أن الأهداف الأكثر تأثيرا على مناهجها وهي: الهدف الرابع (جودة التعليم)، الهدف الثالث عشر (التحرك من أجل المناخ) ثم الهدف الثالث (الصحة والرفاهية)، ومن ناحية أخرى قدرت المؤسسات المشاركة بأن أقل الأهداف تأثيرا: الهدف الرابع عشر (الحياة تحت الماء) ثم الهدف السادس (المياه النقية والصرف الصحي)، وأخيرا الهدف الخامس عشر (الحياة على الأرض). وظهرت النسب كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (3): أعلى وأدنى نسب التأثير في المؤسسات الجامعية حسب الأهداف

الأهداف الأكثر تأثيرا	الرمز	نسب التأثير	الأهداف الأقل تأثيرا	الرمز	نسب التأثير
4-نوعية التعليم		%55	14-الحياة تحت الماء		%40
13-التحرك من أجل المناخ		%45	6-المياه النقية والصرف الصحي		%34
3-الصحة والرفاهية		%42	15-الحياة على الأرض		%27

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (Global Alliance, Annual SDG Accord Report 2020, « Progress Towards The Global Goals in The University And College Sector, New York, August 2020, P.8.)

- وفيما يتعلق بالاستراتيجيات والسياسات والعمليات أجابت حوالي 75% من المؤسسات بأنها ابتكرت طرقا جديدة لزيادة قدرة الموظفين والطلبة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مقابل 69% فقط في 2019 (GlobalAlliance, 2019, p. 13)، من خلال تحفيز الطلبة على العمل التطوعي، وتنظيم مسابقات بين الموظفين في مجال تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

كما ورد في تقرير 2019 لنفس الاتفاق على نسبة المؤسسات التي قامت بتحديث مناهجها واستراتيجياتها بهدف مواكبتها مع أهداف التنمية المستدامة بشكل كلي أو جزئي والتي بلغت 67%، وتوزعت النسب كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول (4): نسب المؤسسات الجامعية التي أدمجت أهداف التنمية المستدامة في مناهجها وسياساتها

نسبة المؤسسات الجامعية	نوع الإدماج للأهداف
%49	إدماج جزئي للأهداف
%22	عدم إدماج نهائي للأهداف
%18	إدماج كلي للأهداف
%10	عدم قدرة على الإدماج

Source: Global Alliance, Annual SDG Accord Report 2019, «Progress Towards The Global Goals in The University And College Sector, New York, July 2019, P.13.

من خلال الأرقام الواردة في تقرير "اتفاق التنمية المستدامة" والمبرم بين مؤسسات جامعية وهيئات داعمة لها، يمكن الاستنتاج أن عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن مناهج التعليم العالي من شأنه تحسين أدائه على المدى الطويل، غير أنه يتطلب وعيا أكبر بجدوى السعي لتحقيق الأهداف ضمن إطار التعاون الدولي، بما يبرر فيما بعد عمليات التمويل الموجهة نحو المؤسسات الجامعية التي تدمج أهداف التنمية المستدامة ضمن مناهجها البحثية والاستراتيجية.

ويمكن القول إن عملية التحول للمؤسسات الجامعية إلى "جامعات مستدامة" سيتطلب بعض الوقت، مع ضرورة تركيز المسؤولين على تحقيق أهداف المبادرات المستدامة من خلال السعي نحو زيادة الوعي الثقافي بها، وتخفيف القيود الإدارية (Valazquez, 2005, p. 389).

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي اهتمت بدور المنظمات الدولية في ترقية التعليم العالي، في إطار سعيها لتحقيق رزمة من الأهداف والتي اندرجت ضمن خطة دولية للتنمية المستدامة، اتضح أن التعليم العالي مكون ضروري لنموذج التنمية القائمة على عناصر داخلية للبلد، هذا على الرغم من ارتباط تأثيره على النمو الاقتصادي بشروط أهمها ارتفاع مستوى التعليم إضافة إلى أهمية التطور الاقتصادي للبلد في تفعيل آليات التأثير المتبادل بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا الأولى.

وتشكل المنظمات الدولية أحد أهم أشكال اتفاقيات التعاون متعددة الأطراف فيما بين الحكومات، وهي اتفاقيات ملزمة لأطرافها المتعاقدة، وفي إطار وضعها لأهداف الألفية للتنمية التي تطورت نحو أهداف التنمية المستدامة، ركزت المنظومة الدولية على التعليم في أطواره الأولى، بينما بقيت متحفظة فيما يتعلق بتشجيعها للتعليم العالي، حيث ارتبط دعمها بإدراج المشاريع الموجهة للقطاع ضمن استراتيجية شمولية متكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي يكون التعليم العالي أحد محاورها إلى جانب عناصر أخرى، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

أخذ الدعم في مجال التعليم العالي شكلين، إما مساعدات مالية في شكل قروض ميسرة أو إعانات موجهة لقطاع التعليم العالي في الدول النامية، أو أيضا في شكل خلق مراكز امتياز للتكوين الجامعي بغرض زيادة فعالية

التمويل لهذا القطاع، أو قد يكون الدعم عبارة عن تعاون في مجال تبادل الخبرات والممارسات بين الجامعات كما هو الحال ضمن "مبادرة استدامة التعليم العالي" وخصوصا في إطار "اتفاق أهداف التنمية المستدامة" في مجال التعليم العالي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم بعض الاقتراحات لتحسين أداء التعليم العالي في مجال التنمية المستدامة، ابتداء من ضرورة الدخول ضمن الحركية الدولية للتعاون فيما بين الجامعات عبر العالم، وذلك بالانضمام إلى مختلف المنظمات والاتفاقيات على المستوى الدولي، بغرض تحسين استدامة التعليم العالي، وكذلك الاستفادة من خبرات مختلف الجامعات في مجال التنمية المستدامة.

من ناحية أخرى يقترح على الحكومات أن تدمج أهداف التعليم العالي ضمن استراتيجية كلية شاملة ومتكاملة للعملية التنموية، بهدف الوصول إلى أحسن النتائج في مجال دعم التعليم العالي سواء بموارد داخلية أو بتمويل من المنظمات الدولية، حيث يزداد تأثير دعم التعليم العالي من خلال تفاعله مع باقي مكونات التنمية وتمحورها حول مكون داخلي متمثل في الابتكار.

في النهاية يمكننا التأكيد على أهمية الاستدامة في التعليم العالي كعنصر أساسي للتنمية، ويشكل التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة حافزا مهما لتحسين نوعية التعليم العالي، رغم أن عملية التحول إلى استدامة الجامعات ما تزال في مراحلها الأولى، وتحتاج إلى توفير الظروف الملائمة بغرض إنجاح مبادرات الاستدامة، والتي تواجه عوائق ثقافية وتنظيمية في جميع أنحاء العالم.

6. المراجع:

Alcoof, A. e. (2002, Octobre). Les Enjeux Du Développement Durable. *Revue Sciences De La Société : Autour Du Développement Durable, N° 57*.

Becker, G. S. (1964). *Human Capital : Theorical and Empirical Analysis,*. New York: Columbia University Press For The National Bureau of Economic Research,.

Bloom, D. e. (2006). *L'Enseignement Supérieur Et Le Développent Economique En Afrique Mondiale.* Washington: Secteur De Développement Humain, Banque Mondiale.

Bollag, B. (2004, Septembre 22-25). Amélioration De l'Enseignement Supérieur en Afrique Sub-Saharienne : Ce Qui Marche ! *Rapport D'une Conférence Régionale De Formation Tenue à Accra (22-25 Septembre 2003).* Ghana: Département du développement Humain, Région Afrique, Banque Mondiale, Washington.

Chidozie, F. a. (2017). International Organization and Global Governance Agenda : SDGs as A Paragon. *AUDRI, Vol.10, n° 1/2017*.

CNUCED. (2014). *Institut Virtuel De La CNUCED : Renforcement Des Capacités au Service Du Commerce Et Du Développement.* Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et Le Développement.

CommissionDesFinances, d. l. (2000, décembre 13). Les Activités Et Le Contrôle Du Fond Monétaire International Et De La Banque Mondiale. *Rapport d'Information n°2801*.

Fraisse-D'Olimpio, S. (2009, mai 11). *Les Fondement De La Théorie De Capital Humain,*. Récupéré sur Le Site Académique SES-ENS : Ressources En Sciences Economiques Et Sociales (SES)-Ecoles Normales Supérieures (ENS) : (http://ses.ens-lyon.fr/articles/a-les-fondements-de-la-theorie-du-capital-humain-68305)

G.Weiss, T. (2013). *Global Governance : Why ? What ? Whither ?,*. New Jersey, USA: Editions Wiley, Hoboken.

Gabriela, S. M. (2013). The Role Of International Organizations In The Global Economic Governance- An Assessement. *Romanian Economic And Business Review – Special Issue*.

GlobalAlliance. (2019). *Annual SDG Accord Report Progress Towards The Global Goals in The University And College Sector.* New York: Global Alliance.

GlobalAlliance. (2020). *Annual SDG Accord Report 2020- Progress Towards The Global Goals in The University And College Sector.* New York: Global Alliance.

Guerid, O. a. (2019, 01). Le Développement Humain : Les Dimensions d'un Concept. *Revue Des Economies Financières Bancaires & De Management, Volume 5/N° : 01(2019)*.

H.Perkins, D. e. (2008). *Economie Du Développement, 3ème Edition.* Louvain-la-Neuve (Belgique): Editions De Boeck.

H.Perkins, D. e. (2008). *Economie Du Développement, Editions De Boeck, .* Louvain-la-Neuve (Belgique): Editions De Boeck.

HESI. (2017, Jul 19). *Higher Education Institutions – Key Drivers of The Sustainable Development Goals.* Retrieved from United Nations Sustainable Development Goals - Knowledge Platform: https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2017/HESIGlobalEvent

Holmes, G. (2013, May). Has The Expansion Of Higher Education Lead To Greater Economic Growth ? *National Institute Economic Review, Vol.224, n°.1, R29-R47*.

Hoyos, A. a.-U. (2017, March). Assessing The Role Of International Organisations. *The Development Of The Social Enterprise Sector, Poliy Research Working Paper 8006, For Social Protection and Labor Global Practice Group, World Group*.

IAU. (2017, Jun 09). *The SDG Accord, The University and College Sectors Collective Response To The Global Goals a Report for The, 09/06/2017.* Retrieved from International Association of Universities (IAU)- Higher Education and Research For Sustainable Development: https://www.iau-hesd.net/news/3716-sdg-accord-university-and-college-sectors-collective-response-sdgs.html

IEG, (. E. (2017). *Higher Education for Development : An Evaluation of The World Bank Group's Support.* Washington: World Bank Group.

IPI, (. P. (2013). *Les Objectifs du Millénaire Pour Le Développement : Guide Pour Les Journalistes.* Récupéré sur Institut International de Presse: (https://ipi.media/wp-content/uploads/2016/10/GuideToMDGs_French_webready.pdf)

Jacquet, P. (2002). *Gouvernance Mondiale, Rapport De Synthèse, Conseil d'Analyse Economique (CAE).* Paris: Editions La Documentation Française.

Jaoul-Grammar, M. (2007). Enseignement Supérieur Et Croissance Economique : Analyse Econométrique de l'Hypothèse d'Aghion et Cohen. *Working Paper 07-10, Association Française De Cliomètrie (AFC)*.

LaBanqueMondiale. (2019, Novembre 26). *La banque Mondiale Accroît son soutien à L'Enseignement Supérieur et à La Transformation Economique, Communiqué De Presse.* Retrieved from la Banque Mondiale: https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2019/11/26/world-bank-increases-support-for-higher-education-and-economic-transformation

LeNouvelEconomiste. (2017, Aout 25). *Article sur « La Théorie Du Capital Humain De Gary Becker », Grands Concepts Economiques*. Récupéré sur Revue en Ligne Le Nouvel Economiste: (https://www.lenouveleconomiste.fr/theorie-capital-humain-de-gary-becker-60930/)

Sbaoulji, J. (2015, Septembre 9). L'impact De L'Enseignement Supérieur Sur La Croissance Economique : Le Cas De La Tunisie, Le Maroc Et La Corée Du Sud. *Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper N°66980*.

Spalletti, S. (2014). The Economics of Education in Adam Smith's "Wealth Of Nations",. *Journal Of World Economic Research, Vol.3, N°5*.

. Les Fondement De La Théorie De Capital Humain .(mai 2009 11) .Olimpio'Stéphanie Fraisse-D *Ressources En Sciences Economiques Et Sociales (SES)- Ecoles Normales Supérieures .(ENS) Sur Le Site Académique SES-ENS (http://ses.ens-lyon.fr/articles/a-les-fondemen*

Unicef. (2015). *Les Objectifs De Développement Durable, Fiche Thématique.* Récupéré sur Le Fonds des Nations Unies Pour l'Enfance: (https://www.unicef.fr/sites/default/files/fiche_thematique_odd.pdf)

Valazquez, L. a. (2005). Deterring Sustainability in Higher Education Institutions. *International Journal Of Sustainability In Higher Education, Vol.6, N°4*.

Zaccai, E. (Mai 2002). Qu'est Ce Que Le Développement Durable ? *Intervention Lors Du Cycle De Conférences « Rio, Le Développement Durable 10 ans Après »*. Paris: Cité Des Sciences.

أسماء بلميهوب. (2020). أهمية النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال في تنمية الأقاليم-حالة الجزائر. *مداخلة في المؤتمر الدولي الأول للتنمية المستدامة "ما بين ريادة الأعمال والملكية الفكرية"*. دمياط- مصر: المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي بالزرقا، بالتعاون مع كلية التجارة- جامعة دمياط.